جامعة معسكر

كلية الحقوق و العلوم السياسية

مقياس: علم الاجتماع السياسي

الاستاذة : فضيلة حاج محمد

الاجابة النموذجية

1-حدد مجالات علم الاجتماع السياسي؟

كما هي الصعوبة التي يواجهها الدارس في تحديد تعريف متفق عليه لعلم الاجتماع السياسي ، كذلك فإن تحديد مجال هذا العلم لا يزال يشهد تغيرات – مثله مثل سائر العلوم الاجتماعية – يفرضها تطور الحياة الاجتماعية ، وتغير البناءات الأساسية للظاهرة السياسية تبعا لذلك التطور ، إلا أن ذلك لا يعفى المتخصصين في هذا المجال من ضرورة وضع إطار نظري ومنهجي واضح ، يبين الاهتمامات الرئيسية لعلم الاجتماع السياسي ، ذلك أن أي علم من العلوم الاجتماعية يرتكز على نقاط أساسية بها يثبت علميته ويصبح مستقلا ، و أهمها: أولا : أن يكون هناك مجال واضح للعلم .

ثانيا : إتباعه لقواعد المنهج العلمي عند دراسة قضاياه ومسائله الأساسية.

ثالثا : أن يتم تحديد أهداف العلم.

وقد اختلف العلماء المتخصصون في تحديد مفهوم موحد لعلم الاجتماع السياسي ، إلا أن هناك مفهومين يتصارعان حول الاستحواذ على مضمون هذا العلم ، حيث يتجه أما ، Science of Stateالمفهوم الأول إلى أن علم الإجماع السياسي هو علم الدولة Power Studyالثاني فيشير إلى أن علم الاجتماع السياسي هو علم دراسة القوة فيشير المفهوم الأول إلى أن علم الاجتماع السياسي إنما يدرس الدولة كنمط حديث للمجتمع السياسي يرتبط بحقبة تاريخية محددة ، بدأت في عصر النهضة وعصر التنوير في أوروبا بعد أنهار النظام الثيولوجي(الديني) القديم ، والذي بانهياره سقطت نظم العبودية ثم الإقطاع ، وبدأ

البحث عن شكل جديد للمجتمع خاصة خلال القرن السابع عشر ، فكان ظهور الدولة القومية بشكلها الجديد ، الذي أثار أزمات حول سلطة الدولة ، وشرعية بعض الأفراد في حكم الآخرين ، وظهور إشكالية الحاكم والمحكوم وحدود صلاحيات كل أول من صاغ فكرة سيادة الدولة وسيطرتها على كافة " Bodin منهما ، وكان " بودان النظم الأخرى ، وذلك داخل نطاق الأمة ، حتى يبرر أولوية الدولة وبخاصة في عصر الانقسام الديني ، كما كانت إسهاما أصحاب نظرية العقد الاجتماعي ، هو بز ، ولوك ، وروسو ، محاولة جادة لإيجاد حل للمشكلة الرئيسية ، المتمثلة في الحاجة إلى نوع جديد من الاتفاق بين الأفراد يكون بديلا عن الحل الديني الذي كان سائدا في العصور الوسطى حيث يمكن إيجاد المعادلة الصحيحة للعلاقة بين المجتمع والدولة. إن ربط مجال علم الاجتماع السياسي بالدولة القومية ، إنما يعنى تحديد مجال هذا العلم بصورة تاريخية معينة للمجتمعات السياسية ، وذلك يخالف النظرة العلمية التي يجب أن تعتمد على المقارنة والمقابلة والتجريب في مجال دراسة المجتمعات، فالدولة إنما تعنى تميز نوع واحد من التجمعات الإنسانية ومن المجتمعات على وجه الخصوص ، ورغم أن هذا المفهوم بدأ يغيب عن اهتمامات المتخصصين ، إلا أن البعض لازال يتمسك به.

ويسيطر المفهوم الثاني الذي يعتبر علم الاجتماع السياسي هو علم القوة ، على اهتمام غالبية الدارسين والكتاب السياسيين والاجتماعيين ، فهو كما يقول "موريس دوفرجيه " يعد في نظر هؤ لاء (علم الحكم والسلطة) في جميع المجتمعات

الإنسانية وليس قاصرا على المجتمع القومي فقط ، وبذلك فإن هذا العلم يهتم بدراسة العلاقات السائدة بين الحاكم والمحكوم ، بين الأقلية الذين بيدهم السلطة بفضل امتلاكهم زمام القوة، وبين الأغلبية المأمورة التي يجب عليها أن تفعل ما تؤمر به ، وهذا يستدعى (شرعنة القوة) ، أي إيجاد مبررات امتلاك القوة لممارسة السلطة ، ما يؤدى إلى الصراع من أجل امتلاك القوة المادية والمعنوية ، وقد أكد ماركس بأن الصراع هو محور الاهتمام في دراسة السياسة والحرية ، حيث أن صراع الطبقات هو الواقعة الكبرى خلال تطور التاريخ منذ المجتمع البدائي الشيوعي القديم حتى الثورة البروليتارية ، ولن يتحقق حسب رأيه التوافق والتكامل في المجتمع إلا في مجتمع المستقبل الذي تختفي فيه الطبقات كما تختفي الدولة ونظامها السياسي في المجتمع الشيوعي.

المؤيدون للمفهوم الثاني الذي يعتبر علم الاجتماع السياسي (علم دراسة القوة (، يميلون إلى أن القوة في الدولة لا تختلف بطبيعتها عن ما هي عليه في المجتمعات الإنسانية الأخرى ، ولا تفترق عنها إلا من حيث كمال التنظيم الداخلي ، ودرجة الخضوع والإذعان التي تحصل عليها الدولة ، وذلك بإضفاء السمات التبريرية لتشريع حق الدولة في استعمال القوة ، عن طريق ميكانيزمات خاصة تخلقها الدولة لتنفيذ هذا الغرض ، وعلى هذا فإن مفهوم علم الاجتماع السياسي كعلم للقوة طبقا للنظرية العلمية ، يعد أكثر. (واقعية من المفهوم الأول وهو علم الدولة (

2- حدد مقومات السلطة؟

أن مفهوم السلطة بشكل عام ، يعني أنها علاقة مجتمعية ذات طبيعة أمرية ، و ترتكز هذه العلاقة السلطوية على ثلاث مقومات أساسية لا بد منها لاكتمال بناء السلطة وهي

1-طرفي السلطة :ب اعتبار أن العلاقة في إطار السلطة هي علاقة أمر ية ، أي وجود آمر و مأمور ، فلا يمكن أن نتخيل أن تقوم السلطة بطرف واحد ، فمن البديهي أن يكون هناك طرفان ، يمثل الطرف الأول الجهة الآمرة ، ويمثل الطرف الثاني الجهة المأمورة ، أي قيام الطرف الآمر بإصدار الأوامر ، باعتباره الجهة التي تضطلع بالمهام والمتطلبات السلطوية ، أي أنها الجهة المعنية بممارسة السلطة ، لذا فإنها تقوم بهذا الدور التخصصي في حين أن المتوقع من الطرف الثاني هو تنفيذ تلك الأوامر. ويجب أن نشير هنا ، بأن هذا يهم الديمقراطيات التقليدية ، ولا يشمل النظام الجماهيري ، الذي يمارس فيه كل الشعب السلطة وله السيادة

2- .وجود الإطار المؤسساتي للعلاقة السلطوية : إن العلاقة السلطوية بين الآمر والمأمور ، أو الحاكم والمحكوم ، لا تعني فقط وجود طرفين لغرض التوزيع السلطوي شكلي الطابع ، لأن وجود العلاقة بين هذين الطرفين تخضع في طبيعتها لمبدأ الأمر والطاعة ، انطلاقا من جدلية الحقوق والواجبات لكلا الطرفين حسب ما هو متفق عليه ، هنا تبرز أهمية الإطار المؤسساتي الذي هو الوعاء الحقوقي الذي تنتظم فيه علاقة طرفي السلطة ، من حيث أن هذه العلاقة تخضع لجملة من المحددات فيما يتعلق بسلوك كل منهما تجاه الآخر ، وهذه المحددات هي جملة من القواعد والمعايير المنظمة لتلك العلاقة.

فلا يمكن أن نتصور بناء للسلطة ، مهما كان شكل هذه السلطة ، بدون مؤسسات وقواعد وأنظمة رسمية ، قانونية وتشريعية ، تتضمن كل ما من شأنه أن ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، بشكل يسهل التفاعل بينهما في إطار النظام الاجتماعي العام ، وبقدر ما يكون هذا الإطار المؤسساتي قويا ، بقدر ما تكون السلطة قوية ، أما إذا ضعف هذا الإطار من القوانين والقواعد والمعايير ، فإن السلطة تضعف كذلك أو تنهار ، لذلك فإن الحكومات تعمل دائما على أن لا يصيب الخلل نظامها المؤسساتي.

3-الشرعية : الشرعية من المقومات الأساسية لبناء السلطة باعتبارها علاقة مقبولة من قبل أفراد المجتمع مع مالكي السلطة ، الذين يحصلون على الشرعية الاجتماعية ، من منطلق فكرة الضرورة الاجتماعية من جهة ، ومسألة تبرير تلك الضرورة في إطار منطق الحق من جهة أخر ى ، أي العمل بمبدأ الرضاء والقبول من قبل الجماعة لهذه الضرورةلاجتماعية ، وهي وجود السلطة كأمر مهم لتنظيم حياة الجموع ، وبالتالي يكتسب ذلك سمة الحق ومن ثم سمة الشرعية.

لذلك فإن الشرعية تشكل الغطاء الحقوقي فيما يتعلق بتحديد دور ومكانة كل من طرفي العلاقة السلطوية ، كما أنها تعطي لهما مبرر وجوديهما، وا مكانية بقائهما واستمرارهما كعلاقة مجتمعية في إطار التنظيم الجمعي ، فالشرعية تشكل الضمان الأساسي لوجود السلطة ، وبالتالي فإن السلطة التي لا تستطيع أن تخلق المبررات الاجتماعية لوجودها ، وأن تخلق شرعيتها ، فإن مصيرها الانهيار .

.